

# الرابطة المارونية

## بيان

عقد إتحاد الرابطة اللبنانية المسيحية إجتماعاً برئاسة رئيس الاتحاد، رئيس الرابطة المارونية الدكتور جوزف طرييه في مقر الرابطة ، وعرض القضايا الراهنة متوقفاً عند الملحة منها، وما آلت إليه مساعي المصالحة المسيحية وخصوصاً المارونية في ضوء اللقاء الذي حصل صبيحة عيد الميلاد في بركي بين الكاردينال البطريرك مار نصر الله بطرس صفير ورئيس "تيار المرّة" الوزير السابق سليمان فرنجية برعاية وحضور رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان. وأصدر البيان الآتي:

- 1- إن التحرك الذي قام به الرابطة المارونية من أجل تحقيق المصالحة المارونية - وهي أساس لإستكمال منظومة المصالحة الوطنية - أدت إلى إشاعة مناخات جيدة، وأطلقت دينامية حوار لم تتوقف وهي مستمرة بأشكال شتى حتى بلوغ الهدف الرئيسي وهو جمع الفرقاء تحت سقف من الثوابت الوطنية والمسيحية الجامعة والمركزة على الحق في الاختلاف، والاعتراف بالآخر، وعدم اللجوء إلى العنف والإكراه، والاحترام المتبادل سواء في السلوك العام أو لغة التخاطب، والإقلاع عن سياسة تخويف كل من يخالفنا الرأي، وإعتماد المبادئ الديمقراطية الصحيحة في التنافس المشروع بين الفرقاء. وإن اللقاء الذي حصل في بركي بين سيدها البطريرك صفير والوزير السابق سليمان فرنجية برعاية كريمة من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، هو من ثمار هذه الدينامية التي أطلقتها الرابطة بدعم ومباركة سيدي بعبدا وبركي. وأن المساعي ستتواصل بوتيرة مكثفة ومتسارعة لتزخيم الاندفاع الواعده في هذا الزمن الميلادي. وأن الأمور سائرة بثبات خشية القيام بخطوة ناقصة لأن المبتغى هو بلوغ حل متكامل تتوافر له مقومات الديمومة. ففي قاموس الرابطة أن المصالحات حتمية ولو لم تكن فورية.
- 2- وفي سياق متصل ثمن اتحادات الرابطة اللبنانية المسيحية الدور الذي يضطلع به رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في إدارة الحوار الوطني وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء وسحب فتائل التوتر من الشارع، وتقديم ضرورة اللقاء وجمع الأضداد على قاعدة الثوابت الميثاقية من أجل ترسيخ ثقافة العيش المشترك وتوطيد دعائم السلم الأهلي الذي يصون وحدة لبنان وأبنائه.
- 3- إن الشروع في التعيينات القضائية بدءاً من تسمية رئيس لمجلس القضاء الأعلى، ورئيس هيئة شورى الدولة، هو خطوة إيجابية وتشبي بأن هذا الملف هو في طريقه إلى الحسم على النمو الذي يحصن الجسم القضائي، ويزخم عمله ويضاعف فاعليته. وإذ يرى الاتحاد في هذه التعيينات مؤشراً واعداً، يتمنى أن

يتواصل العمل لملء الشواغر في هذا الجسم ليستطيع الإقلاع بقوة ليتصدى للمهام الجسام التي تنتظره كما يجد في إختيار القاضيين غالب غانم وشكري صادر على رأس مجلس القضاء الأعلى، وهيئة شوري الدولة، إختياراً موفقاً للمزايا الخلقية والعلمية والمهنية التي يتمتعان بها، وتجعلهما مؤهلين لقيادة القضاء إلى المطارح التي يطمح القضاء والمواطنون أن يبلغها هذا السلك الحساس الذي يشكل واحداً من السلطات التي يقوم عليها الوطن.

4- ينظر الاتحاد الرابطات اللبنانية المسيحية بإرتياح إلى وضع مسألة التمثيل الدبلوماسي بين لبنان وسوريا

موضع التنفيذ، وهو يأمل في أن تساعد هذه الخطوة على قيام علاقات مميزة وممتازة بين بيروت ودمشق، قوامها الاحترام المتبادل لسيادة وإستقلال البلدين في إطار من التعاون الباني في جميع المجالات بما يوفر السلام والطمأنينة والرفاه للشعبين اللذين تربطهما أواصر الجوار والأخوة. وإن العلاقات المتوازنة بين لبنان وسوريا هي مفتاح الثقة التي يبني عليها مستقبلاً، ويبعد عنها شبح الخلافات والتوتر.

5- لا مرجعية فوق مرجعية الدولة أو بديلاً منها. وإنطلاقاً من هذه القاعدة السيادية يبرز موضوع تقوية الجيش اللبناني وتعزيزه كشرط لازم لمدّ هذه المرجعية بالوسائل التي تمكّنها من فرض سلطتها وإثبات حضورها. على أن تسليح الجيش اللبناني هو في مقدم الأولويات الوطنية كونه حامي الوطن، وصائن وحدة أرضه وشعبه ومؤسساته، والذائد عن السلم الأهلي. وأن تسليحه وتحديثه وتطويره يتقدم على أي موضوع آخر. وبالمناسبة يدعو اتحاد الرابطات اللبنانية المسيحية إلى سحب موضوع حاجة لبنان إلى أي نوعية من الأسلحة من التداول السياسي، وأن يترك هذا الأمر للعسكريين والتقنيين ذوي الأختصاص. فتسييس تسليح الجيش اللبناني يجب ألا يكون قيد التداول الإعلامي. بل يجب ألا يحصل البتة، وذلك لمصلحة لبنان وقواه الشرعية المسلحة المناط بها أمن الوطن والمواطن.

6- على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تمكّن لبنان من الصمود وإمتصاص إنعكاساتها السلبية، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي إنتهجها من تولّى الملفات المالية والاقتصادية فيه سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. وإن تجاوز لبنان هذا القطوع، لا يعني الاستسلام إلى الإسترخاء وعدم رصد ما يمكن أن تحمله الأزمة المتفاقمة في الخارج من أخطار. ويدعو الاتحاد جميع المعنيين المباشرين وغير المباشرين بملفيّ المال والاقتصاد في لبنان إلى التكافل والتعاون لدرء الأزمات مع التأكيد أن الاستقرار السياسي يساهم إلى حدّ بعيد في إبقاء البلاد بمنأى عن إنعكاساتها.

بيروت في 2008/12/26